Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of customs revenues on the state's general budget An analytical study in the Jordanian economy for the period (2004-2019)

Researcher: Sadiq Aziz Suleiman
College of Administration and Economics
University of Mosul
Sadek1992199299@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Mohamed N. Mahmoud
College of Administration and Economics
University of Mosul
dr.mohamadzangana@gmail.com

Abstract:

The most prominent roles played by customs revenues, its financing role in addition to other roles such as providing protection for local industries, from foreign competition by imposing customs revenues on imports of goods similar to local industries, in addition to its protective role by protecting society from goods harmful to health. The research presents the impact of the revenues of border crossings in the general budget, the protection of local markets from commodity dumping, and the provision of protection to national industries from foreign competition. The global crisis in (2008) as a result of several reasons, including the imbalance of public expenditures of countries, as current expenditures constitute the largest part of public expenditures, and this reflects the consuming nature of government expenditures in Jordan.

The study was divided into three researches, the first of which dealt with the concepts and theoretical foundations of customs revenues and the general budget, the second deals with the study of the reality of customs revenues and the general budget, while the third topic was devoted to measuring and analyzing the impact of customs revenues on the general budget in Jordan, and the results of standard models were obtained using the regression model. Autonomous Time Distributed Deceleration (ARDL) is one of the advanced standard techniques.

Keywords: customs revenues, general budget.

أثر الإيرادات الجمركية في الموازنة العامة للدولة
دراسة تحليلية في الاقتصاد الأردني للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الباحث: صادق عزيز سليمان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.م.د. محمد نايف محمود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

أبرز الادوار التي تقوم بها الإيرادات الجمركية، دورها التمويلي اضافة الى ادوار أخرى مثل توفير الحماية للصناعات المحلية، من المنافسة الاجنبية من خلال فرض ايرادات جمركية على

المستوردات من البضائع المشابهة للصناعات المحلية، اضافة الى دورها الحمائي من خلال حماية المجتمع من السلع المضرة بالصحة. ويعرض البحث اثر ايرادات المنافذ الحدودية في الموازنة العامة وحماية الاسواق المحلية من الاغراق السلعي ، وتوفير الحماية للصناعات الوطنية من المنافسة الاجنبية ، تعد ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدول من المشاكل الاساسية في السياسة المالية لمعظم دول العالم منها (الاردن) خصوصاً في السنوات الاخيرة، بعد الازمة العالمية سنة (2008) نتيجة لعدة اسباب منها اختلال النفقات العامة للدول، اذ اصبحت النفقات الجارية تشكل القسم الاكبر من النفقات العامة، وهذا يعكس الطبيعة الاستهلاكية للأنفاق الحكومي في الاردن، يعرض البحث واقع ايرادات المنافذ الحدودية والموازنة العامة في (الاردن).

قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث تناول الاول منها المفاهيم والاسس النظرية للإيرادات الجمركية والموازنة العامة، الثاني تتطرق الى دراسة واقع الإيرادات الجمركية والموازنة العامة، بينما خصص المبحث الثالث لقياس وتحليل أثر الإيرادات الجمركية على الموازنة العامة في الاردن، وتم الحصول على نتائج النماذج القياسية باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) والذي يعد من الاساليب القياسية المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الجمركية، الموازنة العامة.

المقدمة

تمارس الضرائب دور مهم في الاقتصاد من خلال تحقيقها اغراض مالية واقتصادية واجتماعية وتعد الإيرادات الجمركية احد انواع هذه الضرائب واحد الادوات المستعملة في دعم القطاعين الصناعي والزراعي وحماية وتحفيز الانتاج المحلي ورفع القدرة على منافسة السلع المستوردة وجذب الاستثمار، وبالتالي انخفاض في معدل الاستيرادات من خلال زيادة الانتاج المحلي وما يصاحب هذا التحسن من رفع نسبة الصادرات وذلك لما للإيرادات الجمركية تأثير كبير في امداد الموازنة العامة للدولة بالأموال اللازمة، والذي يعمل على تخفيض العجز المالي ويبرز تأثير هذه الضرائب بشكل واضح اذا ما تم ادارتها بشكل سليم كما أنها تشكل نسبة ليست قليلة من اجمالي الضرائب خصوصاً في الدول النامية اذ تحتاج كل دولة الى زيادة الإيرادات الضريبية لتتمكن من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها سواء كانت العسكرية ام الاجتماعية من خلال فرض الضرائب.

ومع العجز المتراكم في الموازنات العامة للعديد من البلدان العربية غالباً ما تلجأ الدول الى الضرائب، كملاذ أخير لتمويل هذا العجز، اذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية الى الإيرادات الضريبية في الاردن اعلى مستوى لها عام 2013 اذ بلغت (8.9%) اما نسبة مساهمتها من الإيرادات العامة بلغت (5.6%) لنفس العام.

اولاً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث (برفع مساهمة الإيرادات الجمركية من الإيرادات الضريبية) المفروضة على نشاط التجارة الخارجية وبالتالي لابد من السعي لإيجاد الحلول لتعظيم هذه الإيرادات، ان الانخفاض بالإيرادات الضريبية بصورة عامة وبالإيرادات الجمركية بصورة خاصة له اثار سلبية على دعم الموازنة العامة للدول لتمويل الانفاق العام مما يؤدي بالدولة الى البحث عن مصادر تمويل اخرى ومن بينها الاقتراض من الخارج لتغطية عجز الموازنة.

ثانياً. هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل أثر الإيرادات الجمركية كونها لم تعد تقتصر على الدور المالي فيضاف الى ذلك الدور الاجتماعي فضلا عن دورها الاقتصادي المتمثل في حماية

المنتج المحلي ورفع القدرة التنافسية للبلد، بحيث يكون لهذه الإيرادات عمق مالي يمكن مواجهة الهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية في تعزيز الموارد المالية، كما يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الجمركية وعجز الموازنة.

ثالثاً. اهمية البحث: يكتسب البحث اهميته من اهمية الإيرادات الجمركية لكونها مصدر من مصادر الإيرادات لعامة الحكومية، وذلك لان الاصلاح الاقتصادي يتطلب تعزيز وتفعيل الإيرادات السيادية بالأخص الإيرادات الضريبية الجمركية لتعظيم دورها في تمويل الموازنة العامة.

رابعاً. فرضية البحث: يعتمد البحث الفرضية التالية:

١. زيادة الإيرادات الجمركية يؤدي الى انخفاض عجز الموازنة العامة في الاردن.

٢. وجود علاقة طردية بين الإيرادات الجمركية والقدرة على تحسين وحماية الانتاج المحلي.

خامساً. هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول الإطار المفاهيمي للإيرادات الجمركية والموازنة العامة، في حين تناول المبحث الثاني واقع الإيرادات الجمركية والموازنة العامة في الاردن اما المبحث الثالث قياس وتحليل أثر الإيرادات الجمركية على الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول: المفاهيم والاسس النظرية للإيرادات الجمركية والموازنة العامة

الضرائب والإيرادات الجمركية:

١. **مفهوم الضريبة:** تعرف الضريبة (Tax) كما وردت في كتب المالية العامة بأنها اقتطاع مالي يلزم الاشخاص بأدائه للسلطات العامة دون مقابل بفرض تحقيق نفع عام. (Gams, 2006: 78) اما في المفهوم الحديث فقد تم اعتبارها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة (Mabrouka, 2006: 13).

٢. **مفهوم الإيرادات الجمركية:** لذلك قبل الولوج في مفهوم الإيرادات الجمركية لابد من التطرق الى تعريف (الجمارك) حيث تعرف بأنها (جهاز اداري وتنظيمي يتولى تطبيق ورسم السياسة الجمركية لها بناء على الاوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق اطار قانوني وبموجب قوانين وتعليمات خاصة ومحددة وضعتها الدولة تبين اهداف ومهام والية عمل مرجعيتها الادارية والقانونية وجهازها الاداري، بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للدولة من حيث حماية الاقتصاد الوطني والرقابة على المستوردات والصادرات ودعم الصناعات المحلية وبناء الامن الاجتماعي، من خلال مكافحة التهرب والرقابة على السلع والبضائع والاشخاص بما يكفل تحقيق ايراد مالي للدولة وحماية امنها الاجتماعي والسياسي) (Uliman and Al-Mashqabeh, 2009: 134).

تعرف الإيرادات الجمركية بأنها مبلغ من المال يقوم موظفي الجمارك بجبايته وفقاً لتعريفة جمركية محددة يكون الهدف منها عندما تفرض على الاستيرادات خدمة مصالح البلد ورفع قدرته التنافسية، وتحفيز الانتاج المحلي ليكون البديل لتلك البضائع المستوردة، اما الهدف عندما تفرض على الصادرات لغرض الحصول على ايرادات وتشجيع الصادرات فضلاً عن اهداف اقتصادية واجتماعية أخرى. كما عرفت الإيرادات الجمركية بأنها اهم انواع الضرائب غير المباشرة وقد ارتبط تطورها بقيام التجارة بين الدول وتطور اهدافها واشكالها مع تطور وتوسيع حركة التجارة الخارجية وتحفيز الانتاج الوطني واستقراره والحد من استيراد بعض السلع (Ahmad, 2012: 83)

اما الإيرادات الجمركية فيمكن تعريفها بانها أقدم أنواع الضرائب التي عرفتها المجتمعات البشرية وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على الأنفاق على السلع والخدمات المستوردة من خارج البلد. (Wartan, 2015: 48)

٣. **اهداف فرض الضرائب الجمركية:** لم يعد الهدف الاساسي منها هو العائد فقط بل تعددت الاهداف التي تقف وراء عملية فرض الضرائب اذ تجاوز الهدف المالي الى اهداف اخرى اقتصادية واجتماعية لا تقل اهمية عن الهدف المالي. (Al-issa, 2006: 84)

أ. **الاهداف المالية:** يضاف الى الاهداف المالية للضرائب الجمركية اهداف اقتصادية واجتماعية غير انه لا يمكن انكار ما للهدف المالي من دور مهم وضروري يتمثل في توفير الإيرادات المالية للدولة لتمويل عجز الموازنة، والوفاء بالتزاماتها المالية في حال فرضها على السلع المستوردة التي لا تنتج محليا او تلك التي يكون الطلب عليها غير مرن (Al-khatib and Shamiya, 2007: 252).

ب. **الاهداف الاجتماعية:** للضرائب الجمركية دور اجتماعي يضاف الى دورها الاقتصادي والمالي متمثل في اعادة توزيع الدخول بين الافراد من خلال توسيع الدولة في فرض الضرائب على السلع الكمالية المستوردة التي يزداد الطلب عليها من قبل اصحاب الدخول المرتفعة، ففي حال استمرار الاغنياء في استهلاكها يتطلب الامر دفع سعر السلعة مضافاً اليه مقدار الضريبة المفروضة عليها. (Al-Salihi, 2011: 429).

يضاف الى ذلك اهداف اجتماعية اخرى للضرائب الجمركية كمعالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة مثل الدخان والكحول (Al-khatib and Shamiya, 2007: 154) بمعنى عندما تفرض ضريبة عالية على سلع غير مرغوب فيها اجتماعياً تكون حصصها الاستيرادية منخفضة جدا او صفرية (Younes, 2004: 154).

ج. **الاهداف الاقتصادية:** للضرائب الجمركية دور مهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية، من خلال اعفائها من الضريبة الجمركية لتشجيعها على الانتاج في القطاع الزراعي والصناعي وبالمقابل ترفع التعريفة الجمركية على السلع المنافسة لإنتاج هذه القطاعات حتى تتمكن هذه الصناعات من الوقوف على قدميها ورفع قدرتها التنافسية، وهذا ما يعرف بالدور (الحمائي) الذي يتم من خلاله تحديد اي الصناعات التي تستحق الحماية لتتمكن من الصمود امام المنافسة الاجنبية في حال رفع التعريفة منها. (Al-Wadi & Others, 2013: 285).

٤. **الإيرادات الجمركية في الأردن:**

أ. **الجمارك الاردنية:** هي وكالة حكومية ذات طابع اقتصادي مهمتها مراقبة التبادل التجاري على الحدود وجباية الضرائب على الواردات، تؤدي الجمارك دوراً مهماً في دعم الاقتصاد المحلي، من حيث جذب المستثمرين وحماية المنتج المحلي ومنع عمليات التهرب في المنافذ البرية والبحرية والجوية وتقوم ايضاً بالسهر على حماية البلاد من نقل المواد الممنوعة والضارة ومراقبة عبور الافراد والسلع كما يخضع نشاط الجمارك الاردنية للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية في بعض الاحيان.

ب. **نشأة وتطور الجمارك الاردنية:** تأسست امارة شرق الاردن بداية العشرينات من القرن الماضي ونتيجة لموقع الاردن في الوطن العربي، ورافق انشاء امارة شرق الاردن في عام 1921 انشاء اول ادارة جمركية سميت آنذاك بمديرية المكوس والاحصاء العام وقد ارتبطت ادارياً برئاسة مجلس مستشارين (رئاسة الوزراء) خلال المدة من عام 1922 ولغاية 1925 وكان هدفها المعاينة والاحصاء وجمع الإيرادات من البضائع الواردة الى الاردن وبعد ذلك ارتبطت المديرية بناظر المالية حالياً وزير المالية وتم تسميتها بمديرية الجمارك والمكوس وخلال الفترة منذ عام 1928-1935 تم الغاء ارتباطها بناظر المالية ودمجها بمجلس الوزراء وبعد ذلك ارتبطت بوزارة الصناعة والتجارة وسميت بمديرية الجمارك والصناعة والتجارة خلال الفترة 1935-1950 اما خلال الفترة

من 1951-1956 سميت وزارة التجارة /الجمارك وخلال الفترة 1956-1983 تم ارتباطها بوزارة المالية وسميت وزارة المالية /الجمارك ومنذ عام 1983 ولغاية الان سميت بدائرة الجمارك العامة يترأس الدائرة مدير عام يرتبط بوزير المالية (Al-Quran and Bani Hani, 1995: 161)

ج. **المراكز الجمركية:** منذ بداية تأسيس الجمارك الاردنية ولحد الان أنشأه عدة مراكز جمركية ففي عام 1930 أنشئ مركز جمرك جسر النبي، حالياً (جسر الملك الحسين) الواقع على نهر الاردن لتسهيل مرور البضائع من والى فلسطين. وبعد ذلك تزايد عدد المراكز الجمركية في الاردن حتى وصل في الوقت الحالي الى 33 مركز جمركي رئيسياً وفرعياً بالإضافة الى وجود مختبرين للجمارك في كل من العقبة وعمان.

د. **القوانين الجمركية:** اما فيما يتعلق بالتشريعات فقد صدر اول قانون للجمارك في الاردن ينظم عملها عام 1926 سمي قانون الجمارك والمكوس والذي تم تعديله عدة مرات لمواكبة التطورات على المستوى المحلي والعالمي كما صدر قانون رقم (1) لعام 1962 واستمر العمل به لغاية 1983 حيث تم اصدار قانون الجمارك المؤقت رقم (16) واستمر العمل به الى ان صدر قانون الجمارك وتعديلاته رقم 20 لعام 1998. اما اول تعريفة جمركية صدرت عام 1936 اشتملت على جداول السلع المتبادلة ونسب الرسوم المفروضة وتم تعديلها عدة مرات في عامي 1957 و1962 واخرها كان في النظام المنسق الصادر عن منظمة الجمارك العالمية والذي تم البدء بتطبيقه عام 1994 (Shauaileh, 1990: 22).

ه. **انواع الضرائب الجمركية:** تقسم الضرائب الجمركية الى ثلاث انواع رئيسية هي: الضرائب على الواردات والضرائب على الصادرات ورسوم الترا نسيت. واهم هذه الانواع هي ضريبة الواردات ثم رسوم الترا نسيت اما الضرائب على الصادرات فهي الاقل اهمية ولا توجد الا في حالات قليلة جداً ونسب منخفضة يعود السبب في ذلك الى سعي الحكومة على تشجيع الصادرات لما لها اهمية في توفير العملات الصعبة (الأجنبية) (Khasawneh, 1980: 24).

المبحث الثاني: واقع الإيرادات الجمركية والموازنة العامة في الاردن

يصنف الاردن على انه من الدول الناشئة يعتمد اقتصاد الاردن بشكل رئيسي على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والادوية فالأردن فقير بالموارد الطبيعية، ابرم الاردن اتفاقيات تجارية حرة أكثر من أي بلد عربي اخر، النمو الاقتصادي في الاردن تباطأ في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية، وفي عام 2010 باشر النمو في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية كما اعلنت الحكومة الاردنية عن عدد كبير من الحوافز الرامية الى جذب الاستثمارات الاجنبية مثل الاعفاءات الضريبية وأنشاء مناطق حرة جديدة.

الموازنة العامة في الأردن: كانت مسؤولية اعداد الموازنة العامة في الاردن من مهام وزارة المالية، قبل صدور قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (39) لسنة 1962 وتعديلاته، اذ كان قسم الميزانية العامة يرتبط مباشر بوكيل وزارة المالية. أما في عام 1960 تم تشكيل لجنه ملكيه للنظر في الانظمة والقوانين الملكية المطبقة في الاردن وخاصة ما يتعلق منها بالموازنة العامة والحسابات المرتبطة بها ودرست اللجنة هيكلية اعداد الموازنة العامة وطرق تصنيفها ووحدت عناصر الضعف فيها. وفي عام 1962 تشكلت لجنة خاصة قامت بوضع قانون مشروع الميزانية العامة رقم (39) لسنة 1962 وأصبح نافذ المفعول اعتبارا من 1962/10/16 كقانون، وتم بموجبة أنشاء دائرة الموازنة العامة عين لها مدير عام يرتبط بوزير المالية.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

ثم بدأت دائرة الموازنة العامة في اعداد قانون الموازنة العامة، من السنة المالية 1963-1964 ومنذ ذلك الوقت استمرت دائرة الموازنة العامة بإدخال التحسينات على اسلوب وخطوات اعداد الموازنة العامة في الاردن، وتصنيف النفقات والإيرادات، حتى وصلت الى عام 2008 اذ تم اقرار قانون تنظيم الموازنة رقم (58) لسنة 2008.

وبعد ذلك تم تعديل الهيكل التنظيمي للدائرة في عام 2014 حسب تعليمات تنظيم وادارة دائرة الموازنة العامة رقم (1) لسنة 2014 ليتوافق مع مهام المديريات والوحدات التنظيمية. اما في عام 2017 تم اعداد مشروع تنظيم الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية لسنة 2017، وذلك لغاية تنظيم عملية ادارة المال العام في المملكة وتحديد واجبات الجهات الرسمية وادوارها في ادارة المال العام. (المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، ٢٠٠٩)

١. **تطور النفقات العامة للمدة 2004-2019:** يوضح الجدول (١) تزايد النفقات العامة بسبب التطورات الاقتصادية اذ بلغت (4.991) مليون دولار لعام 2005 بمعدل نمو سنوي (11.2%) اما نسبتها من الناتج المحلي بلغت (39.6%)، ثم اتجهت النفقات الى الارتفاع عام 2008 حيث بلغت (7661) مليون دولار وأعلى معدل نمو بلغ (18.4%)، تذبذبت النفقات العامة بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت عام 2019 الى (12.142%) وبمعدل نمو (0.5%) اما معدل النمو المركب (6.4%)

٢. **تطور الإيرادات العامة للمدة 2004-2019:** يتضح من الجدول (١) ان الإيرادات العامة ارتفعت لتبلغ (4.314) مليون دولار عام 2005 بمعدل نمو (3.37%)، اما نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (34.3%) وهذا الارتفاع جاء نتيجة تحرير السوق والاستقرار السياسي وأصبح الاردن عضواً في منظمة التجارة العالمية. اما خلال عام 2012 انخفضت الإيرادات العامة اذ بلغت (7.187) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (5.8-%)، اما نسبة مساهمة الإيرادات العامة من اجمالي الناتج المحلي قد بلغت (23.2%)، ثم عاودت الارتفاع لعام 2018 اذ بلغت (11.054) مليون دولار اذ بلغ معدل النمو المركب للفترة 2004-2019 (5.7%).

٣. **تطور الإيرادات الضريبية للمدة 2004-2019:** يتضح من الجدول (١) ان الإيرادات الضريبية لعام 2005 عادت الى الارتفاع مقارنة بعام 2004 اذ بلغت (3.700) مليون دولار، بمعدل نمو سنوي (74.6%) استمرت بالارتفاع بسبب اعتماد الاردن بشكل كبير على الإيرادات الضريبية، اما في السنوات اللاحقة ازدادت الإيرادات الضريبية لتغطية النفقات العامة حتى وصلت الى اعلى مستوى لها عام 2019 بلغت (6.545) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (2.3%) اما معدل النمو المركب (3.7%).

٤. **تطور الإيرادات الجمركية للمدة 2004-2019:** تمثل ايرادات المنافذ الحدودية المتأتية من الإيرادات الجمركية حصيلة ليست قليلة تدعم اقتصاد الدولة بالإيرادات اللازمة لتسيير وتمويل النفقات العامة، فهي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية، نلحظ من خلال الجدول (١) ان ارتفاع قيمة الإيرادات الجمركية عام 2005 لتصل الى (270.1) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (21.0%) اما في السنوات اللاحقة ازدادت الإيرادات الجمركية حتى عام 2014 لتصل الى اعلى مستوى لها اذ بلغت (461.21) مليون دولار وبلغ معدل النمو السنوي (0.6%) وكانت نسبة مساهمتها من الإيرادات العامة (4.4%) بينما نسبة مساهمتها من الايراد الضريبي بلغ (8.1%) تذبذبت الإيرادات الجمركية بين الارتفاع والانخفاض حتى انخفضت عام 2019 اذ بلغت (392.7) مليون دولار، اما نسبة مساهمتها من الايراد العام (3.8%) ونسبتها من الايراد الضريبي بلغت (6.0%) اذ بلغ معدل النمو المركب (3.3%)

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

الجدول (١): تطور النفقات والإيرادات العامة والإيرادات الضريبية والجمركية في الاردن للمدة 2004-2019 (مليون دولار)

السنوات	نفقات عامة	معدل نمو %	ايرادات عامة	معدل نمو %	ايرادات ضريبية	معدل نمو %	ايرادات كمركية	معدل نمو %	ناتج محلي	نسبة % ٧:٥	نسبة % ٧:٣	نسبة % ٣:٩
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
٢٠٠٤	٤,٤٨٦		٤,١٧٣		٣,٤٨٦		٢٢٣,١٠٤		١١,٤١١	٦,٤	٥,٣	٣٦,٦
٢٠٠٥	٤,٩٩١	١١,٢	٤,٣١٤	٣,٣٧	٣,٧٠٠	٧٤,٦	٢٧٠,١	٢١,٠	١٣,٣٣٠	٧,٣	٦,٢	٣٤,٣
٢٠٠٦	٥,٥١٨	١٠,٥	٤,٨٩٣	١٦,٩	٣,٨٦٠	٤,٣	٢٨٥,٦٤	٥,٥	١٥,٠٥٦	٧,٤	٥,٨	٣٣,٤
٢٠٠٧	٦,٤٦٩	١٧,٢	٥,٦٠٣	١٤,٥	٣,٨٨٠	٠,٥	٣٢٢,٠٤	١٢,٩	١٧,١١٠	٨,٣	٥,٧	٣٢,٩
٢٠٠٨	٧,٦٦١	١٨,٤	٦,٦٨٣	١٩,٢	٣,٨٩٠	٠,٢	٣٣٠,٦٥	٢,٤	٢١,٩٩٣	٨,٥	٤,٩	٣١,٥
٢٠٠٩	٨,٤٤٢	١٠,١	٦٣٢٠	-٥,٤	٤,٠٦٢	٤,٤	٣٣٣,٠٨٤	٠,٩	٢٣,٨٥٣	٨,٢	٥,٢	٢٧,٥
٢٠١٠	٨,٠٠٣	-٥,٢	٦,٥٧٦	٤,٠	٤,٢١٢	٣,٦	٣٥٣,٨٠٨	٦,٠	٢٦,٥٤٩	٨,٤	٥,٣	٢٤,٩
٢٠١١	٩,٥٤٨	١٩,٣	٧,٦٣٥	١٦,١	٤,٣٧٥	٣,٨	٣٦٣,١٢٥	٢,٨	٢٨,٨٨١	٨,٣	٤,٧	٢٦,٤
٢٠١٢	٩,٦٨٧	١,٤	٧,١٨٧	-٥,٨	٤,٧٢٧	٨,٠	٤٠١,٧٩٥	١٠,٤	٣٠,٩٨١	٨,٥	٥,٥	٢٣,٢
٢٠١٣	٩,٩٦٢	٢,٨	٨,١٢٢	١٣,٠	٥,١٥٢	٨,٩	٤٥٨,٥٢٨	١٤,٢	٣٣,٦٤١	٨,٩	٥,٦	٢٤,١
٢٠١٤	١٠,٩٧٨	١٠,١	١٠,٢٥١	٢٦,٢	٥,٦٩٤	١٠,٥	٤٦١,٢١٤	٠,٦	٣٦,٠٩٠	٨,١	٤,٤	٢٨,٦
٢٠١٥	١٠,٨٣٩	-١,٢	٩,٥٢٦	-٧,٠	٥,٨٤٢	٢,٥	٤٦٧,٣٦	١,٣	٣٧,٩٦٤	٨,٠	٤,٩	٢٥,١
٢٠١٦	١١,٢٤٦	٣,٧	٩,٩١٧	٤,١٠	٦,٠٠٠	٢,٧	٤٣٨	-٦,٢	٣٩,٢٤٠	٧,٣	٤,٤	٢٥,٣
٢٠١٧	١١,٥٢٤	٢,٤	١٠,٤٤٢	٥,٢	٦,٢٢٤	٣,٧	٤٢٩,٤٥٦	-٢,٠	٤٠,٧٥٤	٦,٩	٤,١	٢٥,٦
٢٠١٨	١٢,٠٨٠	٤,٨	١١,٠٥٤	٥,٨	٦,٣٩٥	٢,٧	٤١٥,٦٧٥	-٣,٢	٤٢,٢٧٩	٦,٥	٣,٧	٢٦,١
٢٠١٩	١٢,١٤٢	٠,٥	١٠,١٦٦	-٨,٠	٦,٥٤٥	٢,٣	٣٩٢,٧	-٥,٥	٤٣,٦١١	٦,٠	٣,٨	٢٣,٣
معدل النمو المركب			٤,٦		٥,٧		٣,٧		٧,٧			

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد النشرات السنوية من 2004-2019.

٥. **تطور الفائض او العجز للمدة 2004-2019:** نلاحظ من بيانات الجدول (٢) حصول عجز في الموازنة العامة خلال الاعوام 2004، 2005 اذ بلغت قيمته (313-) (663) مليون دولار على التوالي، وكانت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (4.7%) (5.3%) وان سبب هذا العجز هو الزيادة في الإيرادات العامة تفوق الزيادة في النفقات العامة، اضافة الى ذلك الاردن بلد محدود الموارد بالإضافة الى قلة الموارد النفطية كما يصنف الاردن على انه من الدول الناشئة استمرت حالة العجز في الموازنة حتى عام 2017 اذ بلغت (1.097-) اما نسبة العجز من الناتج المحلي بلغت (2.7%).

٦. **تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2019:** يتضح من الجدول (2) زيادة في الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 واستمرت هذه الزيادة بمعدلات نمو متباينة حتى وصلت عام 2008 اذ بلغ الناتج (21.993) مليون دولار اما، معدل النمو السنوي للناتج بلغ (28.5%) كما شهد الناتج المحلي الاجمالي استمرار واضحاً في الارتفاع خلال السنوات السابقة حتى وصل الى (33.641) عام 2013 اذ وصل الناتج المحلي الى اعلى مستوى له اذ بلغ (43.611) مليون دولار بمعدل نمو (3.1%) عام 2019 كما بلغ معدل النمو المركب طول فترة الدراسة (8.7%).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

الجدول (٢): تطور الفائض والعجز في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في ألأردن للمدة 2004-2019 (مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	معدل النمو%	الفائض والعجز	نسبة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي%
2004	11.411		313-	4.7
2005	13.330	16.8	663-	5.3
2006	15.056	12.9	625-	4.3
2007	17.110	13.6	866-	5.1
2008	21.993	28.5	977-	4.6
2009	23.853	8.4	2.129-	8.9
2010	26.549	11.3	1.485-	5.6
2011	28.881	8.7	1.974-	6.8
2012	30.981	7.2	2.560-	8.3
2013	33.641	8.5	1.868-	5.6
2014	36.090	7.2	727-	2.0
2015	37.964	5.1	1.309-	3.5
2016	39.240	3.3	1.290-	3.3
2017	40.754	3.8	1.097-	2.7
2018	42.279	3.7	1.124-	2.7
2019	43.611	3.1	1.976-	4.5
معدل النمو المركب		8.7		

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد النشرات السنوية من ٢٠٠٤-٢٠١٩.

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر الإيرادات الجمركية في الموازنة العامة في الأردن

أولاً. قياس وتحليل أثر الإيرادات الجمركية في عجز الموازنة العامة:

١. استقراريه السلاسل الزمنية (اختبار فليبس-بيرون Philips-Perron: P-P): يعتبر اختبار (P-P) أكثر دقة في العينات صغيرة الحجم من اختبار (ADF) ونتيجة لذلك سوف نقوم بعرض نتائج (P-P) حيث نلاحظ ان الإيرادات الجمركية (RE) قد استقرت عند المستوى (Level)، وبمستوى معنوية (5%) وعند الحد الثابت فقط (Intercept) بينما عجز الموازنة (DI) قد استقر عند الفرق الاول $1_{(1)}$ وبمستوى معنوية (5%) وعند الحد الثابت فقط (Intercept) ومن هنا يجب ان نرفض فرضية العدم (H_0=0) وان نقبل الفرضية البديلة (H_1 =1)، كما في الجدول التالي.

الجدول (٣): نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron test statistic

اختبار الاستقرارية الاردن						
Variables المتغيرات	Levelالمستوى			1st Difference الفرق الاول		
	PP	Sig.	Result	PP	Sig.	Result
RE	-3.265032	0.0360	Stationary	-2.684140	0.1010	No stationary
DI	-2.610188	0.1126	No stationary	-6.147207	0.0003	Stationary

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

٢. **تقدير وتحليل العلاقة بين الإيرادات الجمركية وعجز الموازنة العامة:** بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الإيرادات الجمركية) كمتغير مستقل، وعجز الموازنة كمتغير تابع، وتبين أنها كانت مستقرة عند الفرق الاول I (1) وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

الجدول (٤): نتائج اختبار أنموذج ARDL

Adjusted R-squared	0.865967	Durbin-Watson stat	3.016329	Prob. (F-statistic)	0.105080

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (٤) نتائج اخبار (Adjusted R-squared) بأن الإيرادات الجمركية RE كمتغير مستقل قد فسر (86%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (DI)، وأن (14%) تعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الأنموذج، بكلام اخر أن (86%) هي قدرة المتغير المستقل (RE) على التنبؤ بالمتغير التابع DI أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي (Prob:0.105080)، اقل من (5%) فهي تدل عدم المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائيات(D-W) التي بلغت قمتها (3.016329) وهذا يفسر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

٣. **نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test:** يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (الإيرادات الجمركية) كمتغير مستقل و(عجز الموازنة) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول التالي:

الجدول (٥): نتائج اختبار الحدودBound Test

الاختبار الاحصائي المستخدم Test Statistic	القيمة المحسوبة Value	عدد المتغيرات المستقلة K
F-statistic	20.59611	1
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.85

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

نلاحظ من خلال الجدول (٥) ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (20.59611) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى اذ بلغا (4.16)، (3.62) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الاجمالي، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

٤. **اختبار المعلمات المقدرة ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد:** ان هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات طويلة الاجل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة في الاجل الطويل الى التوازن والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (٦): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DI	-5.318402	13.05458	0.407397	0.7232
C	31.92526	78.75491	0.405375	0.7245
CointEq(-1)*	-0.163428	0.014701	11.11650	0.0080

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

نلاحظ من خلال الجدول (٦) نتائج تقدير معلمات المتغير المستقل، اذ يوضح الجدول العلاقة العكسية بين (DI) و(RE) اي عند تغير الإيرادات الجمركية (RE) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير العجز (DI) بمقدار (5.3) وحدة عند مستوى معنوية (Prob =0.7232) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (-0.16) سالبة ومعنوية وباحتمال (Prob=0.0080) وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازنيه طويلة الاجل، كما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (16%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الاجل القصير) في (DI) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه بالفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بسبب اي صدمة (Shock) او تغير في المتغير المستقل، بمعنى ان عجز الموازنة يستغرق حوالي (6.2) سنوات باتجاه القيمة التوازنية بسبب اي صدمة في الأنموذج او تغير في المتغير المستقل.

٥. **اجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة:** لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي:

أ. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test:** يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

الجدول (٧): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.365326	Prob. F(1,1)	0.3670
Obs*R-squared	8.434223	Prob. Chi-Square (2)	0.0037

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الجدول (٧) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob= 0.3670) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

ب. **اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test (ARCH):** ويستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح في الآتي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

الجدول (٨): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.772960	Prob.F(1,9)	0.4022
Obs*R-squared	0.870009	Prob. Chi-Square(1)	0.3510

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الجدول (٨) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لــ ARCH، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.4022) وهي أكبر (5%) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

ج. **اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test:** ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يلي:

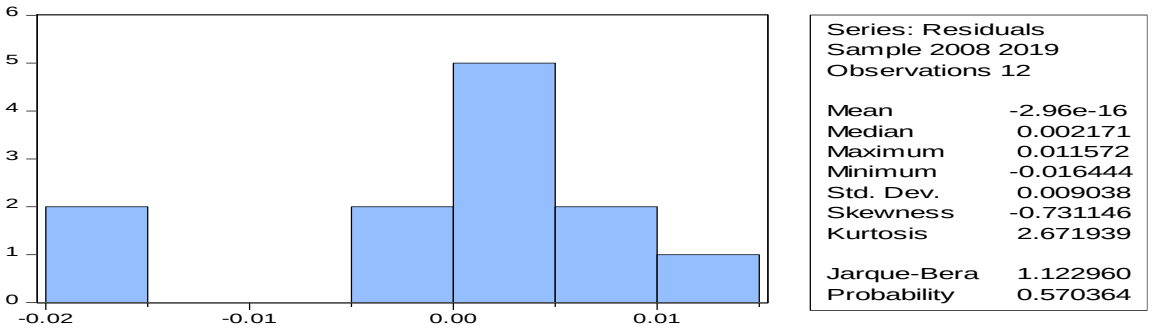

الشكل (١): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

الشكل: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الشكل (١) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ ان الاحتمالية بلغت (Prob=0.570364) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

د. **اختبار الاستقرار الهيكلي النماذج:** يعتبر اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها.

ثانياً. قياس وتحليل أثر الإيرادات الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي:

١. **استقراريه السلاسل الزمنية (اختبار فليبس-بيرون Philips-Perron: P-P)**: يعتبر اختبار (P-P) أكثر دقة في العينات صغيرة الحجم من اختبار (ADF) ونتيجة لذلك سوف نقوم بعرض نتائج (P-P) حيث نلاحظ ان الإيرادات الجمركية (RE) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد استقرت عند المستوى (Level)، وبمستوى معنوية (5%) وعند الحد الثابت فقط (Intercept) لكليهما ومن هنا يجب ان نرفض فرضية العدم (H_0=0) وان نقبل الفرضية البديلة (H_1=1)، كما في الجدول التالي.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

الجدول (٩): نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron test statistic

اختبار الاستقرارية						
Variables المتغيرات	Level المستوى			1st Difference الفرق الاول		
	PP	Sig.	Result	PP	Sig.	Result
RE	-3.265032	0.0360	Stationary	-2.684140	0.1010	No stationary
GDP	-8.651487	0.0000	Stationary	-2.02810	0.2728	No stationary

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

٢. **تقدير وتحليل العلاقة بين الإيرادات الجمركية والناتج المحلي الإجمالي:** بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الإيرادات الجمركية) كمتغير مستقل، والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، وتبين أنها كانت مستقرة عند المستوى (Level)، وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

الجدول (١٠): نتائج اختبار أنموذج ARDL

Adjusted R-squared	0.997403	Durbin-Watson stat	2.135067	Prob. (F-statistic)	0.000000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (١٠) نتائج اخبار (Adjusted R-squared) بأن الإيرادات الجمركية RE كمتغير مستقل قد فسر (99%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (DI)، وأن (0.1%) تعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الأنموذج، بكلام اخر أن (99%) هي قدرة المتغير المستقل (RE) على التنبؤ بالمتغير التابع GDP أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي (Prob 0.000000)، اقل من (5%) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائيات (D-W) التي بلغت قمتها (2.135067) وهذا يفسر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

٣. **نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test:** يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (الإيرادات الجمركية) كمتغير مستقل و(الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول التالي:

الجدول (١١): نتائج اختبار الحدود Bound Test

الاختبار الاحصائي المستخدم Test Statistic	**القيمة المحسوبة Value**	**عدد المتغيرات المستقلة K**
F-statistic	57.83440	1
القيمة الجدولية(Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.85

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

نلاحظ من خلال الجدول (١١) ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (57.83440) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى اذ بلغا (4.16)، (3.62) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الجمركية والناتج المحلي الاجمالي، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

٤. **اختبار المعلمات المقدرة ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد:** ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة في الاجل الطويل الى التوازن والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (١٢): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP	0.207202	0.128985	1.606401	0.1691
C	9.547711	0.801655	11.91000	0.0001
CointEq(-1)*	-0.406148	0.026060	-15.58539	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

نلاحظ من خلال الجدول (١٢) نتائج تقدير معلمات المتغير المستقل، اذ يوضح الجدول العلاقة الطردية بين (GDP) و(RE) اي عند تغير الإيرادات الجمركية (RE) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.20) وحدة عند مستوى معنوية (Prob=0.1691) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (-0.40) سالبة ومعنوية وباحتمال (Prob=0.0000) وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازنيه طويلة الاجل، كما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (4%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الاجل القصير) في (GDP)في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه بالفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بسبب اي صدمة (Shock) او تغير في المتغير المستقل، بمعنى ان الناتج المحلي الاجمالي يستغرق حوالي (2.5) سنوات باتجاه القيمة التوازنية بسبب اي صدمة في الأنموذج او تغير في المتغير المستقل.

٥. **اجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة:** لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي:

أ. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test:** ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

الجدول (١٣): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.388367	Prob.F(2,3)	0.7080
Obs*R-squared	8.434223	Prob. Chi-Square(2)	0.0037

المصدر: الجدول: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 328-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.20

يوضح الجدول (١٣) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.7080) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

ب. **اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test (ARCH):** يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يلي:

الجدول (١٤): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.114624	Prob.F(1,9)	0.7427
Obs*R-squared	0.138334	Prob. Chi-Square(1)	0.7099

المصدر: الجدول: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

يوضح لنا الجدول (١٤) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.7427) وهي أكبر (5%) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

ج. **اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test:** ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يلي:

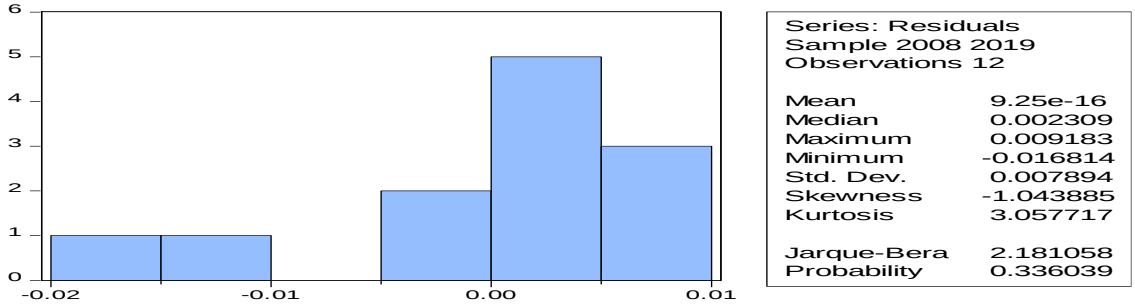

الشكل (٢): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

الشكل: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الشكل (٢) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ ان الاحتمالية بلغت (Prob=0.336039) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، هذا الاختبار يعزز دقة نتائج ARDL.

د. **اختبار الاستقرار الهيكلي النماذج:** يعتبر اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. نلحظ في السنوات الاخيرة سعي الدول لزيادة ايراداتها ومنها، الاردن اذ بلغ معدل نمو الإيرادات الجمركية عام 2013 (14.2%) كما بلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة (5.6%) وبلغت نسبة الإيرادات الضريبي من الايراد العام (64.3%) لعام 2019.

٢. هناك العديد من الاسباب التي أدت الى ظهور العجز في الموازنة العامة في الاردن طول فترة الدراسة وتقف في مقدمتها اختلال هيكل الانفاق العام والذي يعكسه نسبة مساهمة النفقات الجارية، كما تبين ان النفقات الجارية في الاردن بلغت اعلى نسبة لها (96%) في عام 2018 وأدنى نسبة لها (75%) عام 2007، والنفقات الاستثمارية قد بلغت اعلى نسبة لها (23.4%) في عام 2009.

٣. كشفت لنا نتائج اختبار التحديد Bonds Test بان هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغير المستقل (الإيرادات الجمركية) والمتغيرات التابعة (عجز الموازنة، الناتج المحلي الاجمالي).

٤. كشفت لنا المعلمات المقدرة ان العلاقة بين المتغير المستقل (الإيرادات الجمركية) والمتغيرات التابعة (عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي) ترتبط بعلاقة عكسية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

٥. اظهرت اختبارات جذر الوحدة القياسية سكون المتغير المستقل (الإيرادات الجمركية) وجميع المتغيرات التابعة (عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي) مستقرة عند المستوى او عند الفرق الأول.

٦. اكدت نتائج الاختبارات التشخيصية ان نتائج أنموذج ARDL واقعية ويمكن الاعتماد عليها بشكل موثوق.

ثانياً. التوصيات: على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن ادراج بعض التوصيات هي:

١. ضرورة معالجة الاختلال في هيكل الإيرادات العامة من خلال تفعيل دور الضرائب والرسوم

٢. تعزيز مبدأ التعاون والتنسيق المشترك ما بين الوزارات من اجل الوصول الى مستوى ممكن من الاصلاح الاقتصادي والذي من شأنه معالجة حالة عجز الموازنة العامة.

٣. لابد من العمل على تكييف النظام الضريبي وفقاً للمتغيرات الاقتصادية من أجل تطوير اداء الانشطة الاقتصادية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج والدخل المحلي وبالتالي فالسياسة الضريبية هي انعكاس لطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد ولابد ان تتلاءم مع معطيات المرحلة ومتطلباتها الحالية والمستقبلية لدعم عملية التنمية المستدامة.

٤. العمل على تفعيل العقوبات الجزائية الرادعة بما يحقق العدالة، حسب القوانين النافذة في الاردن، التي تخص المعاملة الجمركية (وكلاء الاخراج الجمركي، الموظفين، المستوردين، المصدرين) مما سوف ينعكس بشكل ايجابياً على انضباطهم والتزامهم بالتعليمات، وبالتالي يؤدي الى زيادة إيرادات المنافذ الحدودية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق والنشرات الرسمية:

١. استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد النشرات السنوية من ٢٠٠٤-٢٠١٩

٢. المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، (٢٠٠٩)، الاردن.

ب.الرسائل والأطاريح:

١. احمد، محسن إبراهيم، (٢٠٠٧)، تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة السليمانية

٢. مبروكة، حجاز، أثر السياسات الضريبية على الاستراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة اكياس التغليف POLYBEN، رسالة ماجستير جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم التجارية، الجزائر، ٢٠٠٦.

ج.البحوث والدراسات:

١. الجميلي، احمد طه حسين، (٢٠١٢)، دراسة الملامح الاساسية لخطط الموازنة العامة للدولة العراقية للسنوات من ٢٠١٢-٢٠١٣، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مجلد (١٩) العدد (١٢)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

٢. عبد الزهرة، سهيلة، (٢٠١٦)، تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٣، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة الرابعة عشر، العدد (٥٠).

٣. وارتان، سونيا ارزروني، (٢٠١٥)، الدور الاقتصادي للضرائب الجمركية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة البصرة، السنة ١١، العدد ٣٣.

د. الكتب:

١. الخطيب، خالد شحاته، وشامية، احمد زهير، (٢٠٠٧)، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

٢. الصالحي، بان صلاح عبد القادر، (٢٠١١)، الإيرادات الجمركية في العراق والاثار المترتبة عليها، الطبعة الاولى، مكتبة السنهوري.

٣. عليمان، خالد عليان، المشاقبة، علي احمد، (٢٠٠٩)، ادارة التخليص الجمركي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٤. العيسى، نزار سعد الدين، قطف، ابراهيم سليمان، (٢٠٠٦)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

٥. القريعان، انور، وبني هاني، عبد الرزاق، (١٩٩٥)، ضريبة الاستهلاك، التعرفة الجمركية ومستوى الاسعار، دراسة قياسية تحليلية للحالة الاردنية، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد (١١)، العدد (٢) الأردن.

٦. الوادي، محمود حسين، العساف، احمد عارف، صافي، وليد احمد، (٢٠١٣)، الاقتصاد الكلي، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان.

٧. يونس، منصور ميلاد، (٢٠٠٤)، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Shamailch, A yacoub, (1990), The impact of govern mcnl Egalitarian policies on in comc ineguality and poverty in lordan unpublished PhD Thesis, state university of new york at Albany.
2. Simon Games, (2006), Tax Compliance, Self-assessment and Tax aclministration. University of Exeter, Canton Alley, New Zealand,